

شخصيات وأفكار



عبد القادر عودة

القاضي الفقيه .. والمجاهد الشهيد

كان تاريخنا الإسلامي - ولا يزال - حافلاً بنماذج مضيئة لرجال صدقوا ما عاهدوا الله عليه، وقضوا وهم ثابتون على مبادئهم وعقيدتهم وعهدهم في مواجهة الظلم وطفيان الأنظمة والحكام قديماً وحديثاً، ومن هؤلاء الفقيه الدستوري الشهيد أ/ عبد القادر عودة، الذي جاهد في الله حق جهاده في عهد البطش والاستبداد الناصري ناصحاً ومعارضاً، فكانت جائزته الشهادة في الدنيا والحياة الخالدة في الآخرة هي الجنة بإذن الله.

فهو واحد من كبار قيادات جماعة الإخوان المسلمين في مصر وعلم من أعلام الحركة الإسلامية المعاصرة، وأحد أعلام الفقه الدستوري المعاصرين. دفعه ولعه بالشريعة إلى دراسة علوم الفقه الإسلامي، وأكسبته خبرته الواسعة في سلك القضاء بالمحاكم المصرية قناعة وإيماناً بضرورة إحياء الشريعة والمبادرة إلى تطبيقها للتغلب على قصور القوانين الوضعية وسد ثغراتها.

طفولة شهيد

ولد أ/ عبد القادر عودة بقرية كفر الحاج شرييني من أعمال مركز شربين بمحافظة الدقهلية سنة ١٩٠٦م، لأسرة عريقة تعود أصولها إلى الجزيرة العربية، وقد كانت طفولته من نوع فريد وكان الأقدار قد هيأته للشهادة منذ الصغر، فقد التحق بمدرسة المنصورة الابتدائية (الأميرية)، وتخرج فيها ثم توقف عن الدراسة واشتغل بالزراعة، ثم عاد فواصل دراسته وحصل على الشهادة الثانوية، وقد أتم حفظ القرآن الكريم خلال مراحل الدراسة المختلفة، ثم التحق بكلية الحقوق فوجد فيها ساحة واسعة لشتى القوانين العربية جنباً إلى جنب مع الشريعة الإسلامية بما تضمنه من نصوص قرآنية وآراء فقهية



إعداد:
إحسان سيد



الدستور الليبي، استناداً لخبرته الدستورية الواسعة.

نحو تشريع جنائي إسلامي:

اشتهر أ/ عودة كعالم وفقه ورجل قانون محنك وخطيب مفوه، فهو واسع المعرفة، حين التحق بالقضاء المصري عالماً فقيهاً متمكناً؛ ظلت صلته بالشرعية الإسلامية لم تنقطع حيث رآها مظلومة ظلماً بيناً من العاملين في سلك القضاء وفي فقه القانون الذين يرونها شرعية ماضية فات زمانها، فقرر أن يكتب التشريع الإسلامي كتابة جديدة تفي بحاجة الزمان.

وقد شجعه د. عبد الوهاب خلاف على البدء بكتابة بحوث في التشريع الجنائي تكون فاتحة لعمل موسوعي يمتد ليشمل أنواع التشريع المختلفة، وعلل اختياره للتشريع الجنائي بمحاولة الرد على التهم الموجهة للحدود التشريعية للزنا والسرقة أكثر من غيرها من موضوعات المعاملات من البيوع والرهن والربا، وكذلك موضوع الأحوال الشخصية من زواج وطلاق وميراث.

وبالفعل لقي هذا الاقتراح صدى إيجابياً لدى أ/ عبد القادر عودة، فشرع في كتابة فصول عن التشريع الجنائي نشرها في مجلة لواء الإسلام، التي كان أ/ خلاف محرراً فيها ويكتب فيها بصورة منتظمة ثم توالى كتاباته واجتهاداته في

في شتى مجالات الحياة، من حدود ومعاملات وأحوال شخصية، وتخرج فيها بتفوق سنة ١٩٣٠م وخلال دراسته الجامعية كان دائم المقارنة بين شريعة السماء وقوانين الأرض بعد أن توطدت صلته بالأساتذة الذين يدرسون له مادة الشريعة، ومنهم د. عبد الوهاب خلاف، و أ/ محمد أبو زهرة، وكذلك قرأ للدكتور السنهوري وعلي بدوي.

في ساحة القضاء:

بعد التخرج التحق بوظائف النيابة ثم القضاء، وكانت له مواقف مشهورة في عهد إبراهيم عبد الهادي باشا رئيس الوزراء فقد قُدمت إليه - وهو قاض - أكثر من قضية من القضايا المترتبة على الأمر العسكري بحل جماعة الإخوان المسلمين، فكان يقضي فيها بالبراءة استناداً إلى أن أمر الحل غير شرعي، وفي ١٩٥١م استقال من منصبه في القضاء وانقطع للعمل في الدعوة، مستعيضاً عن راتبه الحكومي بفتح مكتب للمحاماة، ثم لم يلبث أن بلغ شأنًا كبيراً بين أقرانه المحامين، وفي عهد اللواء محمد نجيب عين عضواً في لجنة وضع الدستور المصري، وكان له فيها مواقف لامعة في الدفاع عن الحريات ومحاولة إقامة الدستور على أسس واضحة من أصول الإسلام وتعاليم القرآن، كما انتدبته الحكومة الليبية سنة ١٩٥٣م لوضع



**اتجه أ/ عبد القادر عودة لدراسة علوم الفقه
الإسلامي وخرج منها بالدعوة إلى إحياء
الشريعة الإسلامية والمبادرة إلى تطبيقها في
مواجهة قصور القوانين الوضعية
وسد ثغراتها**



تميز الشريعة الإسلامية:

كان أ/ عودة قوي الحجة، بليغ العبارة، دقيق الملاحظة، وحين وضع كتابه (التشريع الجنائي في الإسلام) أحدث تحولاً كبيراً لدى المثقفين حيث أظهر سمو الشريعة الإسلامية على القوانين الوضعية، وسبقها للنظم البشرية في علاج مشكلات الناس وقضايا المجتمع وحقوق الأمة والدولة.

وقرر أن المقارنة بين القانون الوضعي والشريعة تؤكد أن القديم الثابت ممثلاً في الشريعة، خير من الحديث المتغير (القانون الوضعي)، وأن الشريعة على قدمها أجل من أن تقارن بالقوانين الوضعية الحديثة مهما انطوت عليه من آراء وما استحدثته من مبادئ ونظريات، فهي من صنع البشر ويتمثل فيها نقص البشر وعجزهم وضعفهم، ومن ثم فهي عرضة للتغيير والتبديل مع تطور الجماعة إلى درجة لم تكن

حقل التشريع، حتى أصدر جزءين كبيرين يمثلان عبقريته الفقهية، ونظيره المقارن، وسعة اطلاعه الشامل الذي ظهر جلياً في استفادته من كتب المذاهب الأربعة، وغيرها من مذاهب الزيدية والظاهرية والمستقلين ليظهر محاسن الشريعة الإسلامية، وتفوقها على القوانين الوضعية وسبقها إلى تقرير المبادئ الإنسانية والنظريات العلمية والاجتماعية التي لم يعرفها العالم ولم يهتد إليها العلماء إلا مؤخراً.

في صحبة الإخوان:

وجد أ/ عبد القادر في جماعة الإخوان المسلمين التي كانت تنادي بإصرار، بتطبيق الشريعة الإسلامية في شعارها (القرآن دستورنا) وجد فيه ضالته، فاتصل بذوي الرأي فيها لما لمس من صدق الإخلاص وحمية الفيرة على الشريعة والدين، فانضم إليهم ومع الوقت صار واحداً من أعضاء الجماعة البارزين والمؤثرين في مجريات الأحداث، بعد استشهاد الإمام البنا من أعضاء الجماعة البارزين، ومن المقربين للمرشد الثاني أ/ حسن الهضيبي، وبعد أن أصبح الوكيل العام للجماعة اتجه إلى العمل الشعبي العام في رحاب الجماعة، داعياً إلى تطبيق الشريعة الإسلامية ببلاغه الخطيب ودقة الفقيه المتمكن.

متوقعة، أما الشريعة فصانعها هو الله تعالى، فهو الخالق القادر ذو الكمال والعظمة والإحاطة بما كان وما هو كائن وبما سيكون، ومن ثم فهي ليست بحاجة إلى التغيير أو التبديل.

الإسلام وأوضاعنا السياسية؛

كان من الأسباب التي دعت أ/ عودة إلى تأليف هذا الكتاب (الإسلام وأوضاعنا السياسية) هو ما ثار من جدل بسبب كتاب (الإسلام وأصول الحكم) للشيخ علي عبد الرازق، الذي أشار فيه إلى أن الشريعة الإسلامية لم تحدد التزامات الحاكم وطريقة الحكم في الإسلام على وجه مبين.

فجاء أ/ عودة بكتابه ليضع الأمور في نصابها حين تحدث عن الخلافة ومركزها السياسي، وعن الحكومة الإسلامية ووظيفتها ومميزاتها وعن الإمامة العظمى وشروط الإمام، وانعقاد الإمامة، واختيار الإمام ومبدأ الشورى في الإسلام، وواجبات الإمام وحقوقه وحقوق الأفراد ووحدة الأمة الإسلامية.

كما خصص فصلاً لبحث أوضاع الأمة الإسلامية الراهنة والمسؤول عما وصلت إليه من انهيار.

وأكد أن للإسلام سياسة رشيدة في الحكم وجدت تطبيقها العادل حيناً من الدهر، ثم

تراجعت فاستعمر الغرب الشرق، ووجد الإسلام حائلاً دون أغراضه فوجد من يعرضه على غير وجهه، ويراه مدعاة التأخر في بلاده ولا سبيل لديه إلى الإصلاح إلا باحتذاء قوانين الغرب سياسة وتشريعاً وقانوناً.

وقرر أن علة تأخر المسلمين هي بعدهم عن الإسلام وعن الشريعة وإهمال تطبيقها وهي أزمة تاکدت حلقاتها منذ أوائل هذا العصر، على أيدي مفكرين وكتاب مخلصين (عبد الرحمن الكواكبي وشكيب أرسلان، وأبو الحسن الندوي). وأيدهم أ/ عودة في كتابه (الإسلام بين جهل ابنائه وعجز علمائه)، حين كشف محاسن الشريعة الإسلامية وأوضح أسباب التخلف بمجافاتها ودواعي هذا التخلف.

حيث قرر أن أحكام الإسلام تشمل العقائد والعبادات وتنظيم الدولة، وتنظيم علاقات الأفراد والجماعات، وبين أن مخالفة هذه الأحكام لها جزاء دنيوي وآخر أخروي، لأنها مزجت الدين بالدنيا، وجعلت الله رقيباً على كل عمل يجز به خيراً كان أو شراً.

كما أوضح أن أحكام الشريعة لا تتجزأ ولا تقبل الانفصال، وهي شريعة عالمية ودائمة وكاملة وعامة بأصولها، لا يتطرق إليها النقص ولا التبديل مهما طال الزمان.

أما القانون الوضعي، فقد جاء على أيدي



تجلت شجاعته في مواجهة بطش النظام الناصرى ودفع حياته ثمناً لنصره الحق والدفاع عن الدعوة ضد الظلم



وهنا جاء قرار النظام الناصري بالتخلص من عبد القادر عودة، باعتقاله مع مجموعة من أصحابه مساء اليوم نفسه، ثم قدم للمحاكمة في تهمة لا صلة له بها، وحكم عليه بالإعدام بتهمة المشاركة في محاولة اغتيال عبد الناصر في المنشية بالإسكندرية، رغم أنه لم يكن هناك حينها.

كما كان هذا القرار ضمن تصفية حسابات النظام مع عودة الذي تصدى لاتفاقية عقدها عبد الناصر مع الإنجليز، حيث قدم عنها دراسة مشفوعة بالتكليف القانوني وسلمها للسلطات المصرية، بعد أن أوضح مخاطر هذه الاتفاقية وما تجره على مصر من استبقاء الاحتلال البريطاني بها ولو بشكل غير مباشر، مع إعطائه صفة الشرعية الواقعية، فضلاً عما ستجربه على مصر والدول العربية من ويلات الحروب، دفاعاً عن المصالح الإنجليزية والأمريكية في المنطقة.

شهادة وحياة جديدة:

تم تشكيل محاكمة عسكرية صورية له

أناس يصيبون ويخطئون، مما يجعله عرضة للتبديل بين حين وآخر، حسب ما تراه الجماعة مناسباً لها، ولذلك انتهت إلى أنه إذا كانت الشريعة بهذا السمو فإنه من الجريمة أن تقبل القوانين الوضعية في أحكامنا ونرقعها، حيث جاءت القوانين أثراً من آثار الاستعمار الأوروبي وقعود علماء المسلمين عن مناهضة ما جدّ من الأحكام.

في مواجهة النظام الناصري:

عندما اندلعت ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢م بقيادة عبد الناصر أيدها / عبد القادر عودة في البداية، ووقف بجوارها ظناً منه أن عبد الناصر سيحقق الخير الذي وعد به الناس، فلما كشفت أمامه النيات وظهرت الحقائق سلك طريق الصدق وتصدى لطفيان عبد الناصر ومظالمه.

وكان له موقف مشهود في ٢٨ فبراير ١٩٥٤م، حين خرجت جموع الشعب تطالب بالإقلاع عن الظلم، وزحف آلاف المواطنين إلى ميدان عابدين مطالبين محمد نجيب بالإفراج عن المعتقلين ومعاقبة الذين قتلوا المتظاهرين ومنادين بتطبيق شرع الله.

ولما أدرك القائمون على الأمر خطورة الموقف طلبوا من المتظاهرين التائبين الانصراف لكنهم لم يستجيبوا، فاستعان نجيب بالشهيد عودة لتهدئة الموقف متعهداً بإجابة الأمة إلى مطالبها، وبالفعل نجح في صرفهم بسلام.

- الإسلام بين جهل أبنائه وعجز علمائه.
- المال والحكم في الإسلام.
كما أن له العديد من المقالات والبحوث القانونية التي طبعت مرات عديدة ومنها ما ترجم إلى لغات شتى.

كما قدمت عنه أطروحات للماجستير والدكتوراه. سواء عن شخصيته أو مؤلفاته باعتباره رائداً في الفقه الدستوري، ويعد كتابه التشريع الجنائي الكتاب الأول في التاريخ الفقهي، الذي يتناول أحكام الفقه الجنائي الإسلامي بترتيبها الذي تعرفه كتب القانون الحديثة، وصار ملهماً رئيساً للمشرعين والباحثين، وقد صدر الجزء الأول قبل استشهاده بقليل.

وترجم إلى الفارسية والأوردية والإنجليزية، واعتمد عليه وعلى غيره من مؤلفاته الدارسون والباحثون في الفقه الجنائي.

مراجع البحث:

- المستشار عبد الله العقيل، من أعلام الدعوة الإسلامية في مصر، مركز الإعلام العربي، القاهرة، ط ١ .
- د/ محمد رجب البيومي، النهضة الإسلامية في سير أعلامها المعاصرين، دار القلم، دمشق. ■

ولرفاقه (يوسف طلعت ومحمد فرغلي وإبراهيم الطيب وهنداوي دوير ومحمود عبد اللطيف) وأشرف على هذه المحاكمة جمال سالم وأصدر حكمه عليهم جميعاً بالإعدام.

ولكن هذا القرار لم ينل من شجاعته وصموده فعندما حان موعد تنفيذ الحكم في ٩ ديسمبر ١٩٥٤م، وقف عبد القادر عودة أمام حبل المشنقة صامداً مصرّاً على الحق، مقبلاً على الموت في سبيل الله، ولم تكن جريمته إلا أنه قال (ربي الله) وأنكر على الظالم ظلمه للناس، ولم يسكت على صنوف الذل والهوان للأمة الأبية، فأقبل على لقاء الله صابراً محتسباً يقول (ماذا يهمني أين أموت، أكان ذلك على فراش أو في ساحة القتال، أسيراً أو حراً، إنني ذاهب إلى لقاء الله، وأشكر الله أن منحني الشهادة، وإن دمي سينفجر على الثورة ويكون لعنة عليها).

من مؤلفاته:

ترك /١/ عودة مجموعة من المؤلفات الموسوعية، التي تعد عماداً لأية مكتبة قانونية ومن أهمها:

- التشريع الجنائي في الإسلام مقارناً بالقانون الوضعي.
- الإسلام وأوضاعنا القانونية.
- الإسلام وأوضاعنا السياسية.